

البراك يسأل بورسلي عن المديرين في التجارة والصناعة



مسلم البراك



داماني بورسلي

وجه النائب مسلم البراك سؤالاً برلمانياً إلى وزيرة التجارة والصناعة د. داماني بورسلي جاء كالتالي: الفرص العادلة للترقي هي أحد دوافع الموظف لتحسين الأداء ورفع الكفاءة الإنتاجية، وغياب هذه العدالة يتسبب في حالات من الإحباط في بيئة العمل ويتغيب معه الدافع للإنجاز وقد أثرت مؤخرا في العديد من وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي تساؤلات وتعليقات بشأن تعيينات وترقيات في وزارة التجارة والصناعة مصحوبة باستنكار شعبي من قبل المواطنين لغياب الفرص العادلة وتسيبها باستفادة أطراف على حساب من هو أحق منهم، ولتحقيق المبادئ الدستورية السامية وحتى لا نقتل الطموح في نفوس الموظفين المحدين، ويهدد باستيضاح الأمر أرجو أفادتي بالآتي:

أرجو أفادتي بكشف تفصيلي موضحا أسماء المديرين في وزارة التجارة والصناعة مع بيان تاريخ التعيين وتاريخ شغل الوظيفة كمدير إدارة مع تحديد اسم الإدارة؟

أرجو تزويدي ببيان تفصيلي عن التقييم السنوي لأخر 3 سنوات للمديرين كل على حدة؟

ما هي الأسباب التي منعكم من اختيار أحد المدراء العاملين في الوزارة والمنطقة عليهم الشروط وقدمت باختيار مدير المدينة أو باختياركم لشخص من خارج وزارة التجارة والصناعة ليشتغل منصب وكيل وزارة مساعد؟

أرجو الإفادة عن تاريخ القرار الصادر من مجلس الوزراء بتعيين من رفعت اسمائهم من قبلكم كوكلاء مساعدين في وزارة التجارة والصناعة؟ كما أرجو أفادتي عن تاريخ صدور المرسوم الأميري الخاص بهذا التعيين مع ذكر رقم العدد وتاريخ صدور الجريدة الرسمية التي نشرت هذين المرسومين؟

أرجو أفادتي عن السنن القانوني بإصدار القرار الوزاري رقم 294 لسنة 2011 مع تزويدي بصورة من القرار؟

الفرص العادلة للترقي هي أحد دوافع الموظف

لتحسين الأداء ورفع الكفاءة الإنتاجية،

وغياب هذه العدالة يتسبب في حالات

من الإحباط في بيئة العمل



الخدمة المدنية؟ فإذا كان الجواب بالنفي أرجو أفادتي عن السند القانوني لصدور مثل هذا القرار؟ وهل تم الاستثناء لأحد هذه الشروط من قبل مجلس الخدمة المدنية؟ فإذا كان الجواب بالإيجاب أرجو تزويدي بصورة من قرار الاستثناء الصادر من مجلس الخدمة المدنية قبل إصدار قرار تعيينه كمدير إدارة؟

هل اطلعت على ما ورد في تقرير ديوان المحاسبة 2007-2008 بشأن الملاحظات المتعلقة بشغل الوظائف الإشرافية بخصوص القرار الوزاري رقم 399 لسنة 2006 والصادر بتاريخ 17 أكتوبر 2006 فهل تلاحظون عدم العدالة في توزيع هذه الوظائف الإشرافية بين المديرين؟

أرجو أفادتي عن المؤهل الدراسي للموظف الذي صدر بحقه القرار الوزاري المذكور أعلاه بنسبه كمدير إدارة؟

كما أرجو أفادتي عن المؤهل الدراسي للموظف الذي قدم التظلم من القرار الوزاري المذكور؟ وأرجو أفادتي عن السنن القانوني لهذا الإجراء؟

صدرت من مجلس الوزراء مراسيم بتعيين وكيلين مساعدين في وزارة التجارة والصناعة أرجو أفادتي بالآتي: تزويدكم بصورة من الكتاب المرفوع من قبلكم لمجلس الوزراء وليسوان الخدمة المدنية لكل من الطرفين؟ وهل تم إرسال الاسمين كل بمفرده؟

فإذا كان الجواب بالإيجاب أرجو أفادتي عن الأسباب التي منعكم من تقديم ثلاثة أسماء للوكالة لكل منصب على حدة؟ أما إذا تم إرسال هذه الأسماء أرجو أفادتي عن تلك الأسماء التي أرسلت ومدة خدمة كل منهم في الوزارة مع تحديد الوظائف التي يتغلونها. صدر مرسوم بتعيين أحد الوكلاء المساعدين والذي كان قبل تعيينه مديرا لخدمة الإدارات في وزارة التجارة والصناعة أرجو أفادتي بالآتي:

تاريخ تعيينه في الوزارة والمسعى الوظيفي في بداية تعيينه؟

كم هي المدة التي قضاها في الوزارة قبل تعيينه كمدير إدارة؟

هل هذا التعيين كمدير إدارة انطبقت عليه الشروط الواجب توافرها حسب ما جاء بشروط

الخرافي يستقبل مدرب الإسكواش في نادي التضامن



جاسم الخرافي

استقبل رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي في مكتبه مدرب الإسكواش بنساي التضامن فيصل حمزة عباس علي، الذي قدم للخرافي رسالة الماجستير في التربية الرياضية حول «المزج بين تدريبات الأثقال والبيومترك وأثره على بعض المتغيرات البدنية والمهارية للاعبين الإسكواش بالكويت».

المطلوع يتعهد بفتح ملف «الكويتية»

لكشف أوجه الفساد

انتقد النائب عدنان المطلوع قرار رئيس الخطوط الكويتية حمد الفلاح بإعفاء رئيس إدارة العمليات وتعيين مدير آخر يتناسب مع توجهاته في الفترة الحرجة من عمر المؤسسة، حيث تبين أيضا أن المدير الجديد ينتهج نفس سياسة الرئيس الساعي لتغيير واستبدال بقية الإداريين في إدارة العمليات دون أسباب أو ثبوت مخالفات أو إي إداة في تحقيقات إدارية، ومن المعلوم أن إجراءات الخصخصة قد تمت مباشرتها وخلال أيام وتنقل المؤسسة للمرحلة الانتقالية ما يؤكد لنا وضوح أجنذات الرئيس ومن يسير على نهجه بأن إجراءاتهم جاءت لتغيير الانتظام، مشيرا إلى أنه حان الوقت لفتح ملف «الكويتية» على مصراعيه لرفع الأغلبية عن مكان الفساد.

المويزري يشيد بتشكيل الحكومة

فريق عمل لمتابعة الأزمة المالية العالمية



شعب المويزري

أكد النائب شعيب المويزري أن تفكير الحكومة في تشكيل فريق عمل لمتابعة الأزمة المالية العالمية خطوة جيدة إذا كانت تهدف لحماية الاقتصاد الكويتي وأموال الشعب، وقال المويزري في تصريح صحافي: «نحن لن ننسى أهمية هذه الأزمة المالية العالمية التي نعيشها ونحن نأمل أن تكون مهمة هذا الفريق لإخراج توصيات أو قرارات من أجل تنفيع 5 و 10 أشخاص وتحميل مجلس الأمة مسؤولية هدر أموال الشعب».

وأضاف المويزري قائلا: مع الحقيقة التي لن نستطيع الحكومة إخفاءها أنها وحدها تتحمل المسؤولية الكاملة لهدر الأموال الذي جرى خلال السنوات الماضية والذي مازال مستمرا به والذي اتحدت الحكومة أن تنكره بصورة شفافة وعلنية حتى يعلم الشعب أين وكيف صرفت أمواله.

وتابع قائلا: خلال المرحلة المقبلة سيظهر لنا البعض ويقول إن الهيئة العامة للاستثمار والتأمينات وغيرها من استثمارات الكويت خسرت المليارات بسبب الأزمة المالية العالمية أن حدثت كما ادعت الحكومة بخسائر استثماراتها في الأزمة المالية العالمية السابقة.

وقال المويزري: وسيرى الشعب الكويتي قريبا كيف سيصرف الفائض المالي الحالي المقدر بحوالي 7 مليارات دينار، وإذا كانت الحكومة تريد منا أن نصدقها بأنها تعمل للصالح العام لا من أجل المحافظة على سلطتها ونفوذها فيجب عليها أن توقف الفساد المالي والإداري المستشري في البلد والذي تسبب فيه وتعالج نتائجه التي ضرت البلد والشعب وتوقف محاولاتها لضرب الدستور ومجلس الأمة.

العدوة يقترح إنشاء جامعة حكومية في «مبارك الكبير» أو «الأحمدي»

للدولة لتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لإقامة منشآت الجامعة وتصميم مخططاتها الهندسية، وتنفيذ الأعمال الخاصة بإقامة الكليات والمراكز العلمية والمرافق والمباني والمنحقات المتطلبة لاستكمالها.

قدم النائب خالد العدوة اقتراحا بقانون في شأن إنشاء جامعة حكومية جديدة بإحدى محافظتي «مبارك الكبير» أو «الأحمدي» مشفوعا بمذكرته الإيضاحية، وذلك بهدف إيجاد حلول عملية مستقبلياً للمشكلة التي طفت على السطح في الأيام القليلة الماضية والخاصة بعدم وجود مكان لخريجي الثانوية العامة في جامعة الكويت فضلا عن افتقار طلاب محافظتي مبارك الكبير والأحمدي لأي منشآت جامعية تخدم تطلعاتهم الدراسية والذي يسببه ترتب عليه مشاكل أخرى عديدة وذلك بعد الإضطرار إلى اعتبار النمو السكاني المتزايد لمواطني الكويت فضلا عن المتغيرات التي تطرأ على الخطط التنموية لاسميا في المجال التعليمي.

ونصت سواد مشروع القانون على تخصيص موقع جغرافي في إحدى محافظتي «مبارك الكبير» أو «الأحمدي» لإقامة منشآت جامعة جديدة بميزانية مستقلة تتكون من حرمين جامعيين منفصلين



خالد العدوة

مزيد: أزمة مرورية خانقة في صباح الناصر والعارضية بداية العام الدراسي

ويجب أن تجد لها حولا حتى لا تكون ظاهرة تؤرق حياة سكان هذه المناطق، مستغربا من سوء التخطيط الحكومي الذي وضع كل هذا العدد من المرافق في مكان واحد ونقلها من مناطق أخرى كانت تعاني منها إلى المناطق الحالية.

والداخلية البدء في وضع الحلول المستقبلية بعد أن بات وجود هذه المرافق أمرا واقعا لا مñas منه، مطالبا بأن تبدأ وزارتا الأشغال والداخلية بعمل دراسة عاجلة بإحالة الإشارات الضوئية إلى دوارات من أجل انسيابية المرور خاصة المحيطة بالطريق القريبة من المعاهد ومستشفى القروانية والعمل على بناء جسور في خطوط استباقية لحل هذه الأزمة المرورية المتوقعة والتي ستكون كارثية إذا صمت الجهات الحكومية أذنها عن معالجتها. وأوضح مزيد أن تلك المنشآت تحيط بمستشفى القروانية وهو ما يخلق زحاما مروريا سيعلل وصول المرضى للمستشفى وكذلك سيارات الإسعاف وهو الأمر الذي يتكرر حاليا بسبب الازدحام المروري الحاصل في الطرق المؤدية للمستشفى وهو امر لا يمكن السكوت عنه لأن أرواح البشر أعلى من أي تخالذ من قبل الأجهزة الحكومية، مبينا أن هذه المشكلة في تصاعد

حذر النائب حسين مزيد من أزمة مرورية خانقة ستطول عددا من المناطق السكنية مع بداية الموسم الدراسي المقبل وتقدر بإزدحام مروري سيعاني منه سكان هذه المناطق بعد أن عمدت الأجهزة الحكومية إلى تكديس منشآتها ومرافقها في محيط هذه المناطق دون دراسة ولا معرفة لما ستؤول إليه الأوضاع فيها.

وقال مزيد في تصريح صحافي أن مناطق صباح الناصر والعارضية والفردوس وجليب الشيوخ والرحاب وأشبيلية أصبحت في محيط عدد من المنشآت الحكومية كاستاد جابر الدولي والمعاهد التطبيقية وجامعة الشدايبة والسجن المركزي والمطار الدولي والمنطقة الصناعية وكلها مناطق تشهد ازدهاما وتوافدا في الحركة مما يندرج بوجود مشكلة ازدحام حقيقية بدأت بوادرها مع ليلي رمضان المبارك، وتستمر في حال افتتاح الجامعات والمعاهد مما يحتم على وزارتي الأشغال



حسين مزيد

المسلم: الهدف من «الطارئة» وضع الحل الجذري لمنع تكرار أزمة القبول

دينام منح قروض حسنة لمن يريد الدراسة على حسابه الخاص، وتعديل أحكام البعثات بحيث يحول من يدرس على حسابه إلى التعليم العالي إذا درس بجامعة معترف بها وفي تخصص تحدده الوزارة وأنهى 30 وحدة بمعدل جيد.

وقال لذلك يتساءل الجميع مصلحة من تعارض الحكومة إقرار قوانين تقدم أركان حل جذري لأزمة الطلبة على المدى القصير بتوفير مقاعد أكثر تستوعب الخريجين؟

واختتم المسلم قائلا: لأجل ما سبق فإن عقد «الطارئة» ضروري جدا ولن نقبل إجهادها ونحمل الذواب والحكومة مسؤولة انعقادها لوضع حلول تتناسب ودولة المؤسسات ومصحة الطلبة.



د.فيسل المسلم

أكد النائب باسم كتلة التنمية والإصلاح النائب د.فيسل المسلم أن عقد دور الانعقاد الطارئ ضروري جدا، مشيرا إلى أنه لن يقبل إجهاده محملا الذواب والحكومة مسؤولة انعقاد هذه الحلول تتناسب ودولة المؤسسات ومصحة الطلبة.

وقال المسلم من حسابه على تويتر: إن تعهد جامعة الكويت بقبول الطلبة المرفوضين لا يعني عن دور الانعقاد غير العادي الذي دعينا له لمعالجة أزمة عدم قبول الطلبة الكويتيين معالجة جذرية.

وأضاف المسلم: بإعلان جامعة الكويت قبول الطلبة الكويتيين في الفصل الثاني أكد وزير التربية وزير التعليم العالي أحمد اللهيبي ما كرناه سابقا وهو رغبة الحكومة في حصر المشكلة في مرفوضي الجامعة فقط.

وتابع: الحكومة تتجاهل وبإصرار حوالي ألفي طالب تم رفضهم من برامج البعثات والمنح وحوالي 5 آلاف طالب سترفضهم كليات الجيش والشرطة والحرس الوطني، لذلك فإن تعهد جامعة الكويت بقبول الطلبة المرفوضين لا يعني عن دور الانعقاد غير العادي الذي دعينا له لمعالجة أزمة عدم قبول الطلبة الكويتيين. وأوضح أن هدف «الطارئة» هو وضع أركان حل جذري يمنع تكرار الأزمة مستقبلا، لذلك نجد قوانينها الأربعة التي يبريد أكثر من 33 نائبا إقرارها لا ترتبط بالجامعة وهي: فتح اعتماد اضافي بخلائين مليون دينار في ميزانية وزارة التعليم العالي لتعزيزين برامج البعثات الخارجية والمنح الداخلية، وإنشاء أكاديمية جابر للعلوم التطبيقية، وتأسيس صندوق حكومي برأسمالي 100 مليون

الحوية يقترح صيانة المكتبات العامة وعلاج نقص المناعة الخلقي في المستشفيات الحكومية



محمد الحوية

للخارج رغم وجود حالات للأقارب متقاعدين بوزارة الدفاع ممن يعانون من أمراض خطيرة.

ونص الاقتراح على: تتكفل وزارة الدفاع بإيفاد ذوي الاحتياجات المحتاجين للعلاج بالخارج على نفقتها، وذلك على غرار متقاعدى وزارة الداخلية، ويعامل موفو الوزارتين من حيث حقوقهم المالية معاملة واحدة.

وفي اقتراح ثان قال الحوية: الثقافة هي عماد المجتمع، والتنمية البشرية، وتنص المادة 14 من الدستور على أنه: «ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون وتشجع البحث العلمي، ولما كانت المكتبات العمامة الموجودة في مختلف المناطق من أهم روافد المعرفة للمواطنين، فإنها اليوم تواجه تحديات مهمة وتحتاج إلى صيانة وترميم.

ونص الاقتراح على

«صيانة وترميم وإعادة تأهيل جميع المكتبات العامة الموجودة في مختلف مناطق الكويت وتزويدها بأحدث الأجهزة والكتب الحديثة».

وفي اقتراح ثالث قال الحوية: يعتبر مرض نقص المناعة الخلقي من الأمراض النادرة وهو عبارة عن مجموعة من الأمراض أو المتلازمات التي تنجم عن خلل خلقي أو وراثي في إحدى وظائف الجهاز المناعي.

ونظرا لتزايد عدد حالات الإصابة بهذا المرض في الكويت واضطرار المصابين به إلى اللجوء إلى مستشفيات القطاع الخاص، نظرا لعدم وجود علاج لهذا المرض في المستشفيات الحكومية، ما يشكل عبئا ماليا عليهم.

وجاء نص الاقتراح كالتالي: «استحداث أقسام متخصصة لعلاج مرض نقص المناعة الخلقي في المستشفيات والمستوصفات الحكومية».

مخلد لاستخدام «أوفوست» لتطوير المرافق التعليمية



مخلد العازمي

واسرهم نتيجة عدم وجود كليات لاستيعابهم.

كان المطلوب إيجاد الحلول وطرح الاقتراحات والتوصيات سبيلا للمعالجة.

ولما كانت وزارة التربية والتعليم تستفيد بصورة إيجابية من نظام الأوفوست بالاستثمار في العملية التعليمية وإنجاز العديد من مشاريع الوزارة، مع رصد المبالغ اللازمة لدعم الطلاب والمتعلمين وزيادة أعدادهم لمواجهة الزيادة السنوية المضطربة في أعدادهم. كان من اللازم قيام الوزارة بإعادة دراسة أسس وطرق الأوفوست هذا النظام والذي ما تقرر أساسا

اقتراحا برغبة جاء فيه: تواجه وزارة التعليم العالي خلال الفترة الراهنة مشكلة قبول أعداد خريجي الثانوية العامة بالتعليم الجامعي والتطبيقي والبعثات الداخلية والخارجية واستشرت المشكلة بزيادة أعداد غير المبولين بالجامعة، رغم توافر شروط الالتحاق فيهم، ستة بعد أخرى حتى تجاوز هذا العام عدة آلاف من الطلاب في مختلف التخصصات.

ولما كانت هذه المشكلة تؤثر سلبا على خطة التنمية السنوية للدولة، فضلا عن آثارها الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية على الطلاب

جمعية السامية التعاونية

إعلان

تلعن جمعية السامية التعاونية عن رغبتها في دعوة شركات السياحة والسفر لتقديم عروضها لتسيير رحلة العمرة 2011

فعلى الشركات الرغبة التقدم إلى إدارة الجمعية في أوقات الدوام الرسمي لاستلام كراسة الشروط ومواصفات مقابل رسم قدره 25 د.ك غير قابلة للرد وتقديم عرضها داخل ظرف مغلق خلال الفترة من 2011/8/14 إلى 2011/8/18.

مجلس الإدارة